

## تركيا تخضع وسائل الإعلام بسياسة الجزرة أو العصا

المتقدمة للحكومة خلال حالة الطوارئ لمدة عامين التي أعلنت بعد محاولة الانقلاب الفاشل في يوليو 2016. ووفقا لبيانات هيئة الإحصاء الحكومية التركية، انخفض عدد قراء الصحف بنسبة 51 في المئة مقارنة بعام 2010 وخسرت المجلات بنسبة 47 في المئة، كما انخفض عدد الصحف من 2780 عام 2010 إلى 2337 عام 2019. وفي المقابل، كانت تكاليف الإعلانات العامة في ارتفاع، حيث ارتفعت بشكل مطرد منذ عام 2016 على الأقل، وفقا للإرقام التي تم الحصول عليها من وكالة الإعلانات الصحافية، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنظيم الإعلانات الممولة من الحكومة.

وأوضح تقرير هيئة الإحصاء أن أعداد المجلات والصحف في تركيا أصبح 5 آلاف و485 فقط، مشيرا إلى أن 57 في المئة من هذا التراجع كان من نصيب المجلات.

ما مرت به الصحف  
والمجلات في تركيا على  
مدى السنوات الخمس  
الماضية جعلها تفقد ما  
يقرب من نصف قرائها

وأوضح التقرير أن 90.8 في المئة من الصحف تحولت إلى النشر على مستوى المدينة المتواجدة فيها فقط، وأن 7.3 في المئة منها فقط تقوم بالنشر والتوزيع في جميع المدن، بينما 1.9 في المئة من الصحف تقوم بالنشر والتوزيع على المستوى الإقليمي، أما المجلات، فتقوم بـ 65.9 في المئة منها بالنشر في جميع المدن، و29.5 في المئة تقوم بالتوزيع محليا داخل المدينة المتواجدة فيها، أما 4.5 في المئة منها فتقوم بالتوزيع بشكل إقليمي. ويتوافق التقرير الحديث مع دراسة لمركز التقدم الأميركي نشرها الشهر الماضي، وأفادت بأن نسبة 72 في المئة من الشعب التركي لا تنق في الإعلام بالرغم من زيادة متابعتها لوسائل الإعلام عبر الإنترنت في الفترة الأخيرة.



تراجع عدد قراء الصحف يعني ضعف الثقة

إسطنبول - كشفت النائب أمينة كوليزار أمجان عن حزب الشعب الجمهوري في البرلمان التركي أن الحكومة تضغط على الصحف المعارضة ونقلت أمجان ملف قطع الإعلانات الحكومية عن الصحف إلى أجنحة البرلمان، حيث تقدمت بطلب إحاطة موجه للنائب الرئيس فؤاد أوكناي، بحسب ما ذكرت صحيفة زمان التركية. ونوهت إلى أن السلطات فرضت عقوبة على 39 صحيفة وطنية ومحلية لمدة 316 يوما بدعوى انتهاكها للأخلاقيات والمبادئ الصحافية خلال الفترة ما بين 10 يناير والأول من يونيو 2020 بقطع الإعلانات عنها، في حين أنها كانت فرضت تلك العقوبة على 6 صحف و9 أيام فقط في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019.

وفي عريضتها الخطية المقدمة إلى رئيس البرلمان فؤاد أوكناي، طالبت أمجان بالرد على مجموعة من الأسئلة، من بينها "كم عدد الصحف التي واجهت عقوبة قطع الإعلانات ومدتها"، و"ما هي المبررات القانونية والحالات التي اقتضت فرض تلك العقوبات".

كما تساءلت أمجان المعارضة عما إذا كانت عقوبات قطع الإعلانات عن الصحف تحولت إلى سيف مسلط على الصحف ووسائل الإعلام المعارضة من أجل تكميد أوقافها، مؤكدة أن السلطة السياسية الحاكمة تسعى إلى إخضاع جميع وسائل الإعلام لنفسها من خلال سياسة الجزرة أو العصا.

وكشف تقرير رسمي أن أعداد الصحف والمجلات في تركيا تراجع خلال عام 2019 بنحو 8 في المئة، بالإضافة إلى حدوث تراجع كبير في مبيعاتها وصل إلى 50 في المئة خلال السنوات العشر الأخيرة، في ظل ضغوط تمارسها الحكومة. وأفادت صحيفة ديكين التركية الإذنين، أن ما مرت به الصحف والمجلات في تركيا على مدى السنوات الخمس الماضية جعلها تفقد ما يقرب من نصف قرائها، مع انخفاض التوزيع السنوي من 2.24 مليار إلى 1.18 مليار للمصحف ومن 140 مليون إلى 73 مليون للمجلات، خصوصا مع إغلاق الحكومة للعشرات من المنافذ

وإغلاق عدد قراء الصحف يعني ضعف الثقة

## كورونا ينهي مسيرة مجلات عالمية

قيود السفر وتراجع الإعلانات أثرا على استمرار إصدار المجلات



### مجلة كيو تطوي آخر صفحاتها الورقية

ويحوي عدد المجلة الأخير الذي يحمل اسم "مغامرات مع الأساطير من 1986 إلى 2020" بعضا من أفضل المقالات التي أجرتها المجلة، ومنها مع ديفيد باوي وجوني ميتشل وبرينس. كما لم تنجو أشهر مجلة في العالم من الوفاء، إذ قررت مجلة "بلايوي" وقف صورها بالنسخة الورقية بعد 66 عاما على أول عدد لها بعدما أرغم الفايروس ناشرها إلى تسريع الانتقال إلى النسخ الرقمي.

وقال الرئيس التنفيذي لمجلة "بلايوي" بن كون، إنه مع الصعوبات في إعداد المجلة الناجمة عن فايروس كورونا "نحن مضطرون إلى تسريع المحادثات التي كنا باشرناها داخليا" من أجل الانتقال إلى النسخ الرقمي بالكامل. وأضاف "قررنا أن يكون عدد ربيع العام 2020 الأخير هذه السنة في الولايات المتحدة".

وسبق أن طرح وقف صدور نسخة ورقية من المجلة في السنوات الأخيرة. وقد بدأت المجلة الصدور فصليا بدلا من كل شهرين في العام 2019. وتحت إشراف بن كون، تمكنت "بلايوي" من تعزيز وجودها عبر الإنترنت مع تسجيل نتائج جيدة حسب كون. إلا أن "بلايوي" تنوي العام 2021 إصدار أعداد خاصة ومنتجات مطبوعة.

وقال كيسلر في رسالة بالبعد الأخير "علي أن أعترف بشدة لفشلي في ضمان استمرار كيو.. لقد كانت العمليات ضعيفة طوال فترتي، ولجانا لطرق مختلفة كي نبقي في سوق نشر تنطوي على تحديات ومصاعب جملة. لكن كوفيد -19 جاء فقتضى على ذلك كله".

ومجلة كيو هي أحدث وسيلة في صناعة الإعلام والنشر البريطانية تتأثر بالجائحة. فسبق أن أعلنت شركة "ريتش بي.إل.سي" البريطانية الناشرة للصحف وهيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" في الأونة الأخيرة عن سلسلة من خفض الوظائف.

وسبصر العدد الأخير يوم 28 يوليو. وقد عرضت مجموعة باور ميديا ومقرها ألمانيا، وهي الشركة الأم لكيو، المجلة الموسيقية للبيع في مايو الماضي بعد تراجع حاد في المبيعات وإيرادات الإعلانات أثناء الجائحة.

وقالت المجموعة إن مجلة مودرن كلاسيك ستوقف أيضا عن العمل لأن الشركة لم تتمكن من العفور على مشرتين جدد للمطبوعتين.

وكان الصحافيان في مجال الموسيقى مارك إلين وديفيد هيبورث قد أسسا مجلة كيو عام 1986 لتتنقل إلى عالم الشهرة بعد ذلك من خلال موضوعاتها المطولة عن نجوم الروك البريطانيين.

أما باقي المنشورات على الإنترنت. وتمتلك المجلات خصوصية تختلف عن الصحف إذ يتم نشر المجلة على فترات زمنية منتظمة، وغالبا ما تناقش العدد الواحد موضوعا معينا، وتحتوي على مزيج من المقالات والقصص، يأتي معظمها بصور فوتوغرافية أو غيرها من أشكال الفن، بينما معظم مواقع المجلات تنشر مقالات ومقاطع فيديو ومحتويات أخرى بنفس الطريقة التي تنشر بها باقي مواقع الإنترنت الأخرى؛ في بث مستمر.

وتواجه المجلات صعوبات متزايدة قبل ظهور فايروس كورونا، فمنذ مارس 2019، أصبح 56 في المئة من المحتوى المنشور بواسطة المجلات لا يستند إلى إصدار مطبوع، بزيادة 6 في المئة عن عام 2018. وبمقارنة هذا بعام 2013، عندما كانت المطبوعات الورقية والرقمية تشكل 73 في المئة من إنتاج المجلة، يظهر هذا كيف تغيرت عادات النشر بوتيرة متسارعة.

لكن جائحة فايروس كورونا سرعت من التراجع في قطاع الإعلام مما أجبر المجلات على وقف عملياتها، فقد أعلن تيد كيسلر، رئيس تحرير مجلة كيو الموسيقية البريطانية، إغلاقها في تجريدة على حسابه على تويتر قائلا إن الجائحة أضرت بنشاط المجلة.

تستمر الشركات الناشرة للمطبوعات منذ أشهر الإعلان عن توقف مجلاتها بسبب تداعيات فايروس كورونا ولم تسلم من هذا المصير حتى أشهر المجلات العالمية، وتبدو خسائر المجلات أكبر من المطبوعات الأخرى لأن قراءها لم يعتادوا على النموذج الرقمي الذي يلغي خصوصية المجلة.

سيدني (أستراليا) - أعلنت مجموعة "باور ميديا أستراليا" الثلاثاء توقف 8 من مجلاتها، بالتوازي مع توقف مجلة كيو الموسيقية البريطانية عن الصدور بعد 34 عاما، بسبب تداعيات وباء كورونا على قطاع الصحافة والإعلام، الذي شكل ضربة قاسية للمجلات خاصة أنها بدأت تفقد هويتها بالتحول الرقمي. وذكرت أكبر مؤسسة لنشر المجلات في أستراليا أن مجلات "هاربرز بازار" و"إل" و"إن ستايل" و"مينز هيلث" و"وومينز هيلث" و"جود هيلث" و"إن. ديليو" و"أوكيه" ستوقف عن الصدور. وسبق أن أوقفت المجموعة أغلب المجلات مؤقتا في مايو الماضي بسبب "التأثير الكبير لقيود السفر على توزيع المجلات الذي يعتمد على النقل" وتراجع إيرادات الإعلانات.

وقال براونون هيل رئيس مجموعة "باور ميديا أستراليا-نيوزيلندا" في بيان إن "إعادة صدور هذه المجلات كان يعتمد دائما على انتعاش سوق الإعلانات وعودة حركة السفر المحلية والدولية".

وأضاف أنه "رغم الإشارات الواعدة من جانب المعلنين خلال الأسابيع الأخيرة، فإن هذا لا يؤثر على النظرة المستقبلية متوسطة المدى لهذه المجلات".

قراء المجلات سيحتاجون  
وقتا أطول للاعتياد  
على نسخ رقمية فقدت  
خصوصيتها أمام باقي  
المنشورات على الإنترنت

وقال الرئيس التنفيذي للمجموعة إن المجموعة ستستفيد عددا من المحررين وموظفي البيعت والإنتاج المهين دون تحديد عدد محدد من سيتم الاستغناء عنهم.

ويرى خبراء الإعلام أن الكثير من قراء الصحف تأقلموا مع النموذج الرقمي واعتادوا متابعة الأخبار على مواقعها الإلكترونية أو على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، لكن أولئك الذين يدينون بالولاء لمجلاتهم المطبوعة سيحتاجون وقتا أطول للاعتياد على نسخ رقمية فقدت خصوصيتها وهويتها

## مبادرة تونسية لإدراج إذاعات الجمعيات ضمن سياسة الدعم الحكومي

خاصة للإعلام المحلي في الولايات والقرب من المواطنين على النطاق المحلي والتخصصي، بحسب ما أكدت الرئيسة المديرية العامة للوكالة.

وأكدت الندوة أهمية تمكين الإذاعات ووسائل الإعلام الجمعياتية من استغلال أفضل الفرص التي يتيحها إرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس مؤخرا، لاسيما وأن هذه الوسائل الإعلامية متناغمة مع أهداف هذا الصنف من الاقتصاد أكثر من غيرها.

وتعتبر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) من أبرز الداعمين للإذاعات الجمعياتية ووسائل الإعلام الأخرى المعتمدة من قبلها، وهي تتابع تطورها طبقا لمعايير للديمومة لترص على تطبيقها ضمن مناخ عام يحمي حرية الإعلام وتشترك في إرسائه النقابات والجمعيات المهنية للصحافيين، كجزء من المجتمع المدني والبرلمان والحكومة، حسب ما أكدته مثلا مكتب منظمة اليونسكو ومشاريعها في تونس، نجيب المكني وعصام الصغير، وممثلا منظمة اليونسكو للدفاع عن حرية الصحافة والصحافيين في تونس، سلوى الغزواني وأمين الزغودي.

للمساعدة على تنمية دور الإعلام الجمعياتي والإذاعات الجمعياتية بشكل خاص من خلال تطوير مضمانيها وتقنياتها.

وسائل الإعلام الجمعياتية  
تقدم خدمات غير ربحية في  
مجالات التنمية الاجتماعية  
والثقافية والمحلية،  
وبإمكانها الترويج للاقتصاد

ويطالب الاتحاد التونسي للإعلام الجمعياتي منذ إنشائه سنة 2015 بدعم هذا النوع من المؤسسات الإعلامية بإعفاؤها من رسوم خدمات البث الإذاعي، ومنحها حصة من الإشهار (الإعلان) العمومي، ورصد مخصصات من الشركات باسم المسؤولية الاجتماعية. ولاتحاد اتفاقية مع وكالة تونس أفريقيا للأنباء وهي قطاع عمومي، تقضي بدعم الإعلام الجمعياتي من خلال إقامة شراكات مع المكاتب المحلية للوكالة التي تولي اهتماما

وتطوير مجال الشراكات والاستفادة من قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حديث العهد في البلاد للحفاظ على استمرارية هذه المؤسسات الناشئة ذات الأهمية في تنشيط الحياة العامة على المستويات المحلية والوطنية والقطاعية.

واقترحوا عدة توصيات لضمان استمرارية الإذاعات الجمعياتية، منها وضع إكائيات التدريب المستمر والمعارف البحثية العلمية والتقنية المتوفرة في معهد الصحافة وعلوم الأخبار لخدمة هذه الإذاعات واتحاد الإعلام الجمعياتي، وفق ما ذكرت مديرة المعهد، حميدة البور.

بدورها، عرضت الرئيسة المديرية العامة لوكالة تونس أفريقيا للأنباء منى مطيع، استفادة هذه الإذاعات من صيغة تفضيلية وتخفيضات مالية عند تسديد مستحقاتها، وقالت إن مؤسسة تفكر في منح دعم من هذا النوع في ترويج نشراتها الإخبارية لهذه الإذاعات. ووقع معهد الصحافة وعلوم الأخبار والاتحاد التونسي للإعلام الجمعياتي خلال الندوة على اتفاقية شراكة تتضمن التعاون في مجال التكوين والبحث

والمساعدة على نجاحه، بحسب الخبير محمد كافي الرحمان، في تحليله لقانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإمكانات الدعم للإعلام الجمعياتي.

ودعا المشاركون إلى إنشاء صندوق للدعم المالي لهذا النوع من الإذاعات،

العشوائى للإذاعات الجمعياتية ومن مشاريع القوانين المهدة لحرية الإعلام والصحافة عامة.

وتقدم وسائل الإعلام الجمعياتية خدمات غير ربحية في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية والمحلية، وبإمكانها الترويج لهذا الاقتصاد



تطوير مضماني الإذاعات وتقنياتها يساعدها على الاستمرار